دور الدولة في مناهضة الفقر

إعداد:

أ / رحاب سيد أحمد عبد الحميد

إشراف

أ.د/ شحاتة السيد صيام د/ أماني زاهر شحاتة

تمهيد

على مدى العقود الأربعة الأخيرة تزايد بصورة ملموسة الاهتمام الأكاديمي والجماهيري الواسع بالفقر والتفاوت[١]. حيث ينتشر الفقر في العالم بأرقام تفوق كل جهود التنمية والتقدم فالفقر من وجهة نظر علمية يعتبر محطمًا للقدرات الإنتاجية لأي مجتمع ورغم الجهود العالمية والقومية الداعية أو المدعية محاربة الفقر فإن أعداد الفقراء في العالم ككل وفي كثير من دول العالم يتزايدون. وهذا ما تؤكده الإحصاءات العالمة حيث تشير إلى وجود ما يقرب من ألف مليون نسمة يقعون تحت طائلة الفقر منذ الثمانينات والتسعينات[٢].

إن مشكلة الفقر لم تكن مشكلة حديثة العهد ولكنها باتت تشغل بال أصحاب القرار والساسة على السعيدين المحلي والعالمي على حد سواء خاصة مع تصاعد الأزمة الاقتصادية العالمية وما نجم سينجم عنها في السنوات المقبلة من تدهور اقتصادي بالدول سواء كانت متقدمة أو نامية، غنية أو فقيرة، فالفقر أصبح المشكلة الأكبر والقضية الأخطر التي تحتاج لتضافر كافة الأجهزة والمؤسسات بالمجتمع وأفراده معًا من أجل التعامل معها بإيجابية لأن ضررها لم يعد يفتك بالفقراء والمحتاجين فقط بل أصبح يؤثر على أمن واستقرار المجتمعات في الوقت ذاته وصار يلوح وينذر بكارثة خطيرة لن يقف أمامها إلا التعاون الفعال بين جميع مؤسسات المجتمع الحكومية منها والمدنية من أجل تحقيق الاستقرار المنشود بالمجتمع وكفالة العدالة الاجتماعية بين مواطنيه[٣].

حيث يمثل الفقر أيًا كانت أبعاده عائقًا رئيسيًا أمام كافة الجهود الإنمائية والاستثمارية في البيئة أو المجتمع ورفع معدلات النمو والأداء الاقتصادي والاجتماعي كما يشكل

[١] ستيفن بي- جنكيز وجون، منظور جديد للفقر والتفاوت، عالم المعرفة، العدد مايو ٢٠٠٩،٣٦٣، الكويت، ترجمة بدر الرفاعي، ص٧

[٢] عادل محمود رفاعي- ضاحي حمدان الرافاعي، الفقر والعشوئيات والمشاركة السياسية، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرى، الطبعة الأولى،٢٠١٥،ص ٤

[٣] المرجع السابق، ص٥

تهديدًا للاستقرار السياسي والاجتماعي ومصدرًا رئيسيًا للقلق وعدم اطمئنان الفرد على حاضره ومستقبله[٤].

و يعتقد علماء الاجتماع أن الفقير يكون فقير نتيجة لثبات البناء الاجتماعي وأن العائد من الثروة والسلطة والمراكز الاجتماعية غير موزعة بطريقة عادلة بين طبقات المجتمع، والفقير في هذا البناء يحتل المراكز الدنيا من التوزيع الطبقي ويحدث التمييز بين من يملكون ومن لا يملكون وبناء عليه قسموا الفقر إلى قسمين الحرمان المطلق والحرمان النسبي[٥].

ولقد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ أن عدد الفقراء بمصر يبلغ ١٤ مليون يعيشون منهم ٤ ملايين تحت خط الفقر عند مستوى إنفاق دولار واحد يوميًا ٣.١% من السكان لتبقى مصر في المركز ال١١١ بين دول العالم الأكثر فقرًا[٦].

وما زال الحد من الفقر أحد التحديات الأساسية التي تواجه مصر، والنمو هو القوة المحركة الرئيسية لمحاربة الفقر. وبالرغم من الإعلان الرسمي المستمر عن أهمية تخفيض معدلات الفقر والحد من آثاره والتأكيد الدائم على استهداف الفقراء والعمل على تحسين مستوى معيشتهم، فإن كثيرا من هذا الجهد يتم إهداره في ظل غياب التحديد الدقيق للفئات الأكثر احتياجًا والتي يجب استهدافها من قبل برامج الحكومة وخططها لمكافحة الفقر. وبالنسبة لمصر، فقد تم مؤخرًا تطوير خريطة الفقر في مصر بمشاركة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع UNDP وهذا ما يساعد على تطبيق طريقة الاستهداف الجغرافي خاصة وإن الفقراء في مصر يجتمعون في مناطق محددة. وقد استخدمت طريقة أخرى للاستهداف(PMT) وتم دمجخا مع الاستهداف

[٤] المرجع نفسه
[٥] عادل محمود رفاعي، مرجع سابق، ص١٠
[٦] المرجع السابق، ص٥

الجغرافي من أجل تحديد المستحقين لبرامج"تكافل وكرامة" داخل المراكز الفقيرة، وذلك من أجل تخفيض أخطاء تسرب المساعدات إلى غير مستحقيها[٧].

ولقد تم بناء خريطة للفقر لعام ٢٠١٣ التي تستعرض جغرافيًا مستويات الرفاهة بدرجة كبيرة من التفصيل المكاني(على مستوى القرية). وتستعرض أبعادا متعددة لمستويات المعيشة مثل: الفقر– التعليم– الصحة– سوء التغيذية– الدخل– التشغيل والظروف السكنية. وتوفر خارئط الفقر ترتيب القرى في المناطق الريفية والشياخات في المناطق الحضرية وكذلك المراكز حسب نسبة الفقراء وعدد الفقراء وخصائص السكان والظروف السكنية بها. ومن النتائج الهامة لهذه الخريطة تقدير نسبة وفجوة الفقر ل٤٥٤٩ قرية (عدد الأسر بها أكثر من ١٠٠ أسرة). تتراوح نسبة الفقراء في قرى الجمهورية بين٠.٢٥% (القرية السياحية– نعمة بشرم الشيخ) إلى ٩٧.١% (بهنموه–مركز إهناسيا) وهناك ١٨٦ قرية تصل نسبة الفقر فيها إلى ٧٠% أو أكثر، وهم يمثلون ١.٦ مليون فقير. بين ١٨٦ قرية يوجد ٨٧ قرية في أسيوط و٣٣ بالجيزة[٨].

وعليه فإن ٢٠% من السكان في مصر يملكون ٨٠% من الثورة القومية للبلاد وأن ال٥% الأشد ثراء من بين هؤلاء يملكون بالفعل ٥٠% من ثروة البلاد في مقابل فإن أفقر ٨٠% من السكان في بر مصر لا يملكون إلا ٢٠% فقط من ثروات البلاد وأن نسبة الفقر المدقع في مصر حسب الإحصاءات الدولية كما جاء في تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات للعام ٢٠١٥ هي ٣٢.٤% وأن ٧٧% من الفقراء في مصر يقيمون في الأرياف والقرى وأن أكثر من ٧٥٠ قرية من ال ١٠٠٠ قرية الأشد فقرًا توجد في صعيد مصر[٩].

[٧] أبو زيد راجح وآخرون، سياسة مكلفحة لبفقر في مصر، تحرير مصطفى كامل السيد، شركاء التنمية بحوث إستشارات تدريب، القاهرة، الطبعة الأولى،٢٠١٧، ض٤٤

[٨] أبو زيد راجح وآخرون، مرجع سابق، ص٤٥

[٩] عادل محمود رفاعي، مرجع سابق، ص١١

يعتمد كثير من الأدلة الخاصة بتوزيع الدخل في الستينات والسبعينات على إحصاءات مكاتب الإحصاء القومي أو الوكالات المشابهة. وتتلخص التوزيعات في رصد عدد العمال أو الأشخاص أو الاسر وتقسيمها وفق الأجور أو الدخل أو نطاق الثروة، أو الحصص من النوع نفسه الذي تملكه المجموعات المختلفة. وقد استخدمت العديد من المؤشرات الحسابية، أبرزها معامل جيني، وأُجمل مدى الفقر على هيئة نسب الفقراء من السكان[١٠].

إذا قبلنا بأن التفاوت الكبير يعوق الحد من الفقر، فما الذي مكن أن يفعله واضعو السياسة بالنسبة إلى التفاوت؟ أولا، يجب أن يكون هدفنا واضح. فإذا اتفقنا على أن تقليل الفقر هو الهدف العام لسياسة التنمية وليس لتقليل التفاوت، في حد ذاته، فينبغي ألا نقبل بسياسات توزيع تضع عبء مستويات المعيشة الأدنى والأطول مدى على عاتق الفقراء. والقبول بعدم وجود تبادل كلي بين الدخل الأدنى والتفاوت بإضافة مزيد من التشوهات على الاقتاد سيكون له آثاره المبهمة في النمو والحد من الفقر. لكن ينبغي أيضًا ألا نفترض مسبقا أن مثل هذا التبادل سيكون موجودا في كل سياسات التوزيع. وينبع احتمال سياسات "الكل رابح" من حقيقة أن بعض العوامل التي تعوق النمو تعني أيضًا أن يحصل الفقير على نسبة أقل من النمو المنطلق[١١].

وتتطلب زيادة سرعة الحد من الفقر وسيلة لزيادة النمو، ونمطًا للنمو أكثر انحيازًا إلى الفقراء، والنجاح في التقليل المسبق للتفاوتات التي تحد من الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الفقراء. حتى العمليات المحايدة لتوزيع النمو. التي تعد بالكاد مستوى مرتفعًا من "النمو المتساوي" في البلاد العالية التفاوت. والتي تترك الكثير من الفقراء في الوراء. ويمكن التحدي في الفهم الأفضل للعوامل المحددة التي تعوق بعض الفقراء عن الاستفادة

[١٠] ستيفن بي.جنكيز، مرجع سابق، ص٨
[١١] المرجع السابق، ص٧٢

من فوائد الاقتصاد النامي واستخلاص الدروس المستفادة من أنماط السياسات المطلوبة للحد من الفقر[١٢].

يقال منذ زمن إن التفاوت الشديد ينبغي ألا يحظى باهتمام كبير في البلاد الفقيرة على أساس أن: (١) الفقر المطلق من منظور الاستهلاك "أو الدخل" هو المسألة الملحة، (٢) أن الشيء المهم بحق لتقليل الفقر المطلق هو معدل النمو الاقتصادي. ويذهب بعض المراقبين إلى أبعد من هذا بقولهم، (٣) إن معدلات التفاوت الأعلى هي نتاج للنمو الاقتصادي المطلوب للحد من الفقر، لا يمكن تفاديه[١٣].

يتفق معظم محللي الفقر على أنه متعدد الأبعاد نظريًا. وفي التطبيق، فإن دراسات الفقر الامبريقية أحادية المتغير في الأغلب، إلى جانب أن معظم الاقتصاديين يقصرون اهتمامهم على الفقر المحدد من منظور الدخل المنخفض أو الإنفاق المنخفض على الاستهلاك[١٤].

إن مفهومي الفقر والتفاوت لم يخضعا للفحص. وهنالك حالة من عدم الرضا عن المداخل التقليدية للتفاوت والفقر، مما أدى إلى ظهور المناهج المتعددة الأبعاد للقياس، في البلاد الغنية والفقيرة على حد سواء. وتعكس هذه التطورات، في جانب منها، نظرة لا يعني فيها الفقر الافتقار إلى ما يكفي من المال، ولا يعني فيها التفاوت مجرد الاختلافات في الدخل المادي[١٥].

[١٢] ستيفن بي. جنكيز، مرجع سابق، ص٧٢
[١٣] المرجع السابق ص٤٥
[١٤] المرجع السابق، ص٢٣٣
[١٥] المرجع السابق، ص١٦

أولًا: آليات الدولة لمكافحة الفقر:

أولاً:النفقات العامة ودورها في مكافحة الفقر

تمثل النفقات العامة كل المبالغ المنفقة بواسطة الحكومة، لمباشرة أعمالها وتنفيذ سياساتها، سواء بواسطة الأجهزة الإدارية للدولة أو الأشخاص الاعتباريين الذين يباشرون نشاطًا في تقديم السلع العامة، أو يباشرون أعمال تتعلق بالدومين العام[١٦].

وللنفقات العامة عدة تقسيمات يتمثل أهمها في:

أ- التقسيم الاقتصادي: الذي يقسم النفقات العامة إلى جارية ورأسمالية أو نفقات حقيقية وتحويلية.

٢- التقسيم الوظيفي: الذي يقسم النفقات لطبيعة الوظيفة التي يتم بشأنها الإنفاق العام فتنقسم إلى نفقات عامة وإدارية ونفقات عامة اجتماعية ونفقات عامة إقتصادية، وتعد النفقات العامة الاجتماعية هي النفقات الأكثر تأثيرًا في مكافحة الفقر[١٧].

كما تستخدم النفقات العامة في تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث يمكن أن تساعد في تحقيق التحكم في استخدام الموارد لتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة، أيضًا تحقيق الاستقرار الاقتصادي من حيث معالجة التضخم والانكماش، وأخيرًا المساهمة في إعادة توزيع الدخل القومي، وهو ما ستناوله باستفاضة في السطور التالية[١٨].

إعادة توزيع الدخل القومي:

يتم استخدام السياسة المالية في التأثير على إعادة توزيع الدخل، باستخدام النفقات العامة والإرادات العامة وخاصة الضرائب، وهي تباشر هذا التأثير عن طريق إجراء

[١٦] أحمد السيدمحمد، دور الموازنة العامة في مواجهة مشكلة الفقر، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص١

[١٧] السيد عبدالمولى، المالية العامة المصرية، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣،ص٧٥

[١٨] أحمد السيد محمد، مرجع سابق، ص٢

تعديلات على الدخول النقدية أو على الدخول العينية أو على أثمان السلع، بمعنة التأثير في القوة الشرائية للنقود، حيث يؤدي التضخم لإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الأغنياء، لأنه يؤدي إلى إنخفاض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة وزيادة الدخول والثروات لأصحاب الدخول المتغيرة، وتباشر الدولة تأثيرها على توزيع الدخل القومي على مرحلتين[١٩]:

تتمثل المرحلة الأولى في توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج كما يلي:

– خلق دخول لعوامل الإنتاج، ويتم ذلك بواسطة النفقات الحقيقة التي تؤثر مباشرة في الناتج القومي، بما يؤدي إلى خلق توزيع دخول جديدة على أصحاب عوامل الإنتاج، عن طريق قيام الدولة بإنتاج الخدمات العامة المنتجة للمنافع الاجتماعية، وكذلك عن طريق إنتاج السلع بواسطة المشروعات العامة الاقتصادية عن طريق الإستثمارات العامة، كما تساهم الإعانات والحوافز المقدمة للمشروعات الخاصة في زيادة إنتاجها[٢٠].

– التدخل بشكل مباشر في تحديد مكافآت عوامل الإنتاج "الأجور والفوائد والريع والربح" بتحديد سعر الفائدة أو تحديد الأرباح الموزعة على الأسهم أو تحديد الأجور، أو بشكل غير مباشر بتحديد أثمان السلع والخدمات بما يعني التأثير في الأرباح وبالتالي في توزيع العوائد على عوامل الإنتاج[٢١].

أما المرحلة الثانية فتتمثل في مرحلة إعادة التوزيع والتي تتم في حالة إذا كان التوزيع السابق غير ملائم من وجهة نظر الدولة، ولأن عدم المساواة في توزيع الدخل والتفاوت هو الظاهرة الأبرز في مصر، فأن إعادة التوزيع تتم في الإتجاهات الآتية:

[١٩] السيد عبد المولى، مرجع سابق،صص٢٤٣-٢٧٦
[٢٠] أحمد السيد محمد، مرجع سابق، ص٣
[٢١] المرجع نفسه

– إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث يحصل الأغنياء على عوائد التملك " الريع والفائدة والبرح" والتي تمثل النسبة الأكبر من الدخل على حساب الفقراء والمعدمين والعمال.

–إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف فروع الإنتاج: حيث يتجه نمو الدخول لصالح الصناعات والخدمات، المسيطر عليها أصحاب حقوق التملك، على حساب الزراعة التي يعلم بها غالبية الفقراء، والذي ينمو عادة بمعدل أبطأ من باقي القطاعات بالدولة.

–إعادة توزيع الدخل القومي بين الأقاليم: حيث تستحوذ الأقاليم ذات الميزة النسبية على مصادر الطاقة والمواد الخام والمشاريع، وبالتالي تحظى هي بعناصر الإنتاج، في حين يكون الحرمان من نصيب المناطق الفقيرة[٢٢].

آثار الإنفاق العام الاجتماعي على الفقر:

يشمل الإنفاق العام الاجتماعي الموجه للفقراء، الدعم الحكومي للسلع الإستهلاكية الرئيسية، والإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، لضقيه الرأسمالي والجاري والذي يشمل الأجور والمعاشات، وكذلك الإنفاق على البنية الأساسية، ويشمل الشق الأخر لهذ الإنفاق الاستثمار العام، الذي يخلق وظائف جديدة يمكن أن تستفيد منها نسبة ما من الفقراء، خصوصًا إذا تمت زيادة الإنفاق العام الاستخدانات داعمة للفقراء، وبالتالي فيمكن للنفقات العامة أن يكون لها تأثيرات في عدة جوانب تتمثل في:

١– تنمية القدرات البشرية للفقراء: وبالتالي إرتفاع الكفاءة والإنتاجية ما ينعكس على زيادة الأجور.

٢– إعادة توزيع الدخل: إذا كان تعريف إعادة توزيع الدخل، الفرق الإيجابي أو السلبي، بين ما يدفع للدولة وما يتلقى منها، حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح

[٢٢] احمد السيد محمد، مرجع سابق، ص٤

الطبقات الفقيرة، بسحب جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت يد الطبقات ذات الدخول المرتفعة، عن طريق الضرائب أو غيرها من الوسائل، وتقديمها على شكل منافع وخدمات مجانية أو بمقابل مناسب لهم، ويظهر أثر هذا تخفيض النفقات العامة الاجتماعية في حالة عدم قدرة الدولة وانسحابها، من تقديم بعض السلع العامة مثل التعليم والصحة والنقل، فيقوم القطاع الخاص بإشباعها ولكن بمقابل قد لا يمكن للفقراء دفعه، أو لا يحصلون عليها، لأنها خارج نطاق قدرتهم المالية، وبالتالي تتسع فجوة الفقر في المجتمع[٢٣].

٣- يرى البعض أن للنفقات الاجتماعية أثر سلبي على الإدخار وإضعاف الميل إلى العمل وكذلك إضعاف الحوافز النقدية واتخاذ المبادرات، إلا أنه لا يجب أن ينظر لهذه النفقات بمعايير إقتصادية، ولكن النظر يكون لنتائجها ومحاولة تجنب الضار منها[٢٤].

وتباشر الموازنة العامة للدولة تأثيرها عن طريق إجراء تعديلات على الدخول النقدية، عن طريق الأدوات المالية وهي النفقات العامة والإيرادات العامة وخاصة الضرائب، حيث أن عدالة توزيع الدخل القومي أحد الأساليب الأكثر نجاحًا في مكافحة الفقر؛ فعند دراسة الواقع المصري، وجد أن هناك تأثير إيجابي في توزيع الدخل على وضع الفقراء، وذلك في حالة وجود نمو، وعند بحث تأثير التغيرات في توزيع الدخل على وضع الفقراء، في حالة وجود نمو إقتصادي، فإن إنخفاض معدل جيني قدره ١% يؤدي لانخفاض نسبة الفقر ب٢.٢ في الحضر و ١.٧ في الريف[٢٥]، حيث يفيد التوزيع العادل للدخل في مكافحة الفقر، من عدة جوانب هي:

١- على الجانب الاجتماعي: زيادة المنافع إلى أقصى حد، حيث يؤدي تحويل الدخول من أصحاب الدخول المرتفعى إلى أصحاب الدخول الأقل لزيادة المنافع الكلية للجماعة، كذلك تحقيق تكافؤ الفرص، بحيث تزول المزايا الأولية التي لا تعتمد على أساس الجهد والعمل، ومن ثم تسهيل إنتقال الشخص من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى، وأهم تلك

[٢٣] المرجع نفسه

[٢٤] عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص١٥٨

[٢٥] هدى صبحي- نفين كمال، دور الموازنة العامة للدولة في دعم الفقراء، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٨٣

الوسائل معدل ضرب التركات، والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وخاصة التعليم المجاني[٢٦].

٢- من الناحية الاقتصادية: إنطلاقًا مما أوضحه، من أن الإقتصاديات المتقدمة في حالة عدم مساواة الدخل، تعاني من إرتفاع نسبة الإدخار مما يؤدي لانخفاض الطلب الكلي، فيحدث كساد ويترتب عليه البطالة، كما أن إعادة توزيع الدخل على الفقراء، تؤدي لزيادة الإستهلاك الكلي أو بمعنى آخر زيادة الطلب الكلي، بما يشجع على الاستثمار، ويقضي على البطالة، وبإسقاط ذلك على الدول النامية، والتي تتميز بانخفاض نسبة الإدخار، فإن زيادة الطلب الناتج عن إعادة توزيع الدخل، نتيجة لزيادة إستهلاك الفقراء، يزيد الميل للإدخار، وعليه تتضح إمكانية زيادة معدل الإستثمار والتنمية الاقتصادية، والتي تتيح للفقراء الحصول على فرص عمل والخروج من دائرة الفقر[٢٧].

آثار الإستثمار العام على الفقر:

يحدد الاستثمار العام بأنه الإنفاق العام الرأسمالي الذي يضيف إلى رصيد رأس المال المادي العام، وهو ما يشمل بناء الطرق والموانئ والمدارس والمستشفيات وغيرها، ومن الملاحظ أن أدبيات مكافحة الفقر تركز على تحليل النفقات الاجتماعية، لتأثيرها المباشر على مستوى معيشة الفقراء، ولكن الجزء الآخر من الإنفاق العام هو الإنفاق الإستثمارب الذي له تأثير أقوى وأعمق على المدى الطويل، حيث يؤثر في بعدين هامين، الأول هو زيادة القدرة البشرية للفقراء، بينما يتمثل الثاني في خلق فرص عمل، بالإضافة لتأثيره على معدلات النمو الاقتصادي، والذي يعد شرطًا من شروط تخفيض الفقر، بشرط عدالة توزيع الدخل[٢٨].

---

[٢٦] أحمد السيد محمد، مرجع سابق،ص٥

[٢٧] المرجع نفسه

[28] Edward Anderson et al: The Role Of Public Investment In Poverty Reduction' London: ODI Working Paper No 263 Marsh 2006' P.2

وقد بحثت العديد من الدراسات في تأثير الاستثمار العام على النمو الاقتصادي، حيث أوضحت أن زيادة متوسط نسبة الإستثمار العام في GDP، لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات، خصوصًا النقل والإتصالات والتعليم، وبذلك فإن زيادة رأس المال العام تؤثر على زيادة إنتاجية جميع عناصر الإنتاج الأخرى، بما في ذلك العمل مما يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية، في حال كانت سوق العمل تنافسية، والمعروض من العمالة غير مرن[٢٩].

ثانيًا: الإيرادات العامة واثرها على مكافحة الفقر

تنقسم الإيرادات العامة إلى نوعين يتمثل النوع الأول في كونها إيرادات سيادية باعتبار الدولة شخص عام لديه سلطة الإجبار، وهي عبارة عن الضرائب والرسوم وأرباح الإصدار النقدي، أما النوع الآخر فيتمثل فيما تحصل عليه الدولة من ممتلكاتها وخدماتها باعتبارها شخص خاص، وفي حالة العجز تلجأ الحكومة للإقتراض العام سواء من الداخل أو الخارج، أو الإصدار النقدي الجديد، وينصب التحليل ها هنا على الضرائب، باعتبارها العنصر الذي يمكن أن يكون الأكثر تأثيرا في حالة الفقر وعدم المساواة، حيث تساهم الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي بفعالية.

الضرائب ودورها في إعادة توزيع الدخل القومي:

تمارس الضرائب تأثيرها في إعادة توزيع الدخل القومي، عن طريق الإستقطاعات الضريبية المحصلة من الأفراد والمشروعات، وتستخدم الضرائب بشكل عام في:

١- التأثير في الدخول النقدية عن طريق تخفيض دخول عوامل الإنتاج .

٢- خفض القوة الشرائية للنقود عن طريق رفع اثمان السلع والخدمات، وبالتالي خفض الدخول.

[٢٩] أحمد السيد محمد، مرجع سابق،ص ٦

ويتوقف أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل على قدرة المنتجين على نقل عبء الضريبة، والذي يتوقف على ظروف العرض الوطلب، وكذلك على سياسة الإنفاق العام واتجاهاته، وأيضًا على فعالية النظام الضريبي، ومن المعروف أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كلاهما له تأثير في توزيع الدخل حيث:

١- يتوقف الأثر التوزيعي للضرائب المباشرة على حسب نوع الضريبة، بالنسبة للضرائب على الدخل، إذا كانت الضريبة بسعر نسبي، فإن عبئها أشد على الدخول المنخفضة وتزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخل، أما إذا كان السعر تصاعديًا فإن ذلك يحقق الهدف الأساسي والمباشر وهو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، أما بالنسبة للضرائب على رأس المال، وأهمها ضرائب التركات والزيادة في القيمة العقارية، فإذن فرضت بشكل تصاعدي أدت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وإضعاف أحد الاسباب الرئيسة لتفاوت الدخول[٣٠].

٢- أما الضرائب الغير مباشرة، والتي تفرض على نسب الإستهلاك، فيمكننا القول أن من يتحمل عبئها هم الطبقات الفقيرة ذات الميل الحدي الأعلى للإستهلاك، وبالتالي فإن تأثيرها على إعادة توزيع الدخل يكون لصالح الطبقات الغنية، فلكي يكون الأثر التوزيعي لصالح الفقراء يجب أن تفرض هذه الضرائب على الكماليات وأن تكون ضريبة قيمية لا نوعية، مع ملاحظة أنه يمكن إعفاء السلع الأساسية من الضرائب، مما يسهم في تخفيف أعباء الفقراء[٣١].

[٣٠] أحمد السيد محمد، مرجع سابق، ص٧

[٣١] السيد عبدالمولى، مرجع سابق، ص٤٦١

ثانيًا: نحو إستراتيجيات متكاملة لمكافحة الفقر والسياسات المناصرة للفقراء

تعد الخطط طويلة المدى أهم الاستراتيجيات المستخدمة لمكافحة الفقر، وهو ما يتطلب مجموعة من جزم السياسات التي تتفرع إلى مجموعة برامج تتحول عن طريقة آليات محددة إلى مخصصات مالية في الموازنة العامة.

وبشكل عام يمكن حصر علاقة دائرية لعوامل حدوث واستدامة الفقر فيما يلي:

١- نقص الأصول والقدرات. ٢- عدم المساواة في توزيع الدخل.

٣- القصور المؤسسي. ٤- التشريعات والقوانين التي ترسخ الفقر.

٥- القيم المجتمعية والثقافية الراسخة.

وبالتالي فإن للموازنة العامة للدولة القدرة على التأثير في نقص الأصول وعدم المساواة في التوزيع الدخل، أما بقية البنود تقع على عاتق المجتمع وما فيه من مؤسسات الدولة[٣٢].

ونظرًا لتعدد أبعاد الفقر، تتعدد المحاور الرئيسية لمكافحة الفقر، والتي تتمثل غالبًا في:

- تقديم الدعم المالي والسلعي للأفراد الأشد فقرًا.
- توفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والصحي.
- توفير فرص عمل والفرص اللازمة للمشروعات المولدة للدخل[٣٣].

أولًا: تطوير مفاهيم مكافحة الفقر

أدى فشل سياسات التنمية التي طبقتها معظم دول العالم الثالث منذ خمسينيات القرن الماضي، لتفاقم مشكلة الفقر بها، حتى تفجرت خلال الثمانينيات، فتصدت دراسات التنمية لهذه الظاهرة وأصبحت محل اهتمام، وتطورت السياسات المقترحة لمكافحة الفقر على النحو التالي:

[٣٢] أحمد السيد محمد، مرجع سابق،ص ٤٤

[٣٣] هدى صحبي- نفين كمال، مرجع سابق، ص٣٠٧

١- تخفيف وطأة الفقر: ويتم ذلك باستخدام التحويلات الاجتماعية وتقديم الدعم للسلعوالخدمات الخاصة بالفقراء، وهو المنهج الذي تبناه البنك الدولي ومؤسساته ومراكز بحوثه.

٢- تقليل الفقر: وهو ما يستلزم تنمية إقتصادية مستدامة بغرض رفع دخول الفقراء.

٣- القضاء على الفقر: عن طريق إقامة نظام إقتصادي قائم على العدالة والتمكين المتساوي للبشر من فرص التعليم والعلاج والعمل والمشاركة على كل الأصعدة[٣٤].

تطور نهج تخفيض أعداد الفقر منذ سبعينيات القرن الماضي، إستجابة للفهم المتعمق لمدى تعقد وتشابك عملية التنمية، حيث ثبت أن إستثمار مبالغ كبيرة في بناء رأس المال المادي ومرافق البنية الأساسية ليس هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية، وفي السبعينيات، زاد إدراك أن رأس المال المادي ليس كافيًا، وأن التعليم والرعاية الصحية لهما نفس الأهمية أيضًا لتشجيع نمو دخول الفقراء[٣٥].

ونتيجة لأزمة الديون والإنكماش الإقتصادي العالمي في الثمانينيات، إنتقل محور التركيز لينصب على تحسين إدارة الإقتصاد والسماح لقوى السوق بأن تلعب دورًا أكبر، وخلال التسعينات بدأ مفهوم حسن نظام الإدارة والمؤسسات يحتل مكان الصدارة على المستويين المحلي والوطني، وفي ضوء تغير الإطار العالمي، تم إقتراح إستراتيجية للتصدي للفقر بثلاث طرق:

١- تعزيز إتاحة الفرص: ويؤكد على أهمية إتاحة الفرص للفقراء بانتظام، بمعنى توفير الوظائف، وتحسين البنية التحتية، والخدمات الصحية التي تؤثر في الحالة الصحية والمهارات البالغة الأهيمة للعمل.

٢- تسهيل التمكين من أسباب القوة: يتوقف إختيار وتنفيذ الإجراءات المستجيبة لاحتياجات الفقراء على التفاعل بين العمليات السياسية والاجتماعية والعمليات المؤسسية لإمكانية الوصول إلى فرص متاحة في الأسوق وإلى خدمات القطاع العام والمؤسسات

[٣٤] أحمد السيد محمد، مرجع سابق، ص٤٥
[٣٥] المرجع نفسه

الاجتماعية التي يجب أن تكون مستجيبة لاحتياجات الفقراء، مما يتطلب تعاونًا نشطًا بين الفقراء والطبقة الوسطى وفئات المجتمع الأخرى، وبتقوية مشاركة الفقراء في العمليات السياسية وفي إتخاذ القرارات على المستوى المحلي وأيضًا إزالة الحواجز الاجتماعية والمؤسسية التي تنشأ عن التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الوضع الاجتماعي.

٣- تحسين الأمن البشري: تخفيض درجة التعرض للصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية واعتلال الصحة والعجز والعنف الشخصي، يعتبر جزءًا أساسيًا من عملية تحسين الرفاهة ويشجع الإستثمار في رأس المال البشري وفي الأنشطة العالية المخاطر والعائد[٣٦].

ثانيًا: السياسات المناصرة للفقراء

ولتحقيق هدف مكافحة الفقر فلابد من وضع وتطبيق السياسات المناصرة للفقراء التي تتطلب:

١- التعرف بدقة على خصائص الفقراء، من حيث التوزيع الجغرافي والحالة التعليمية والأنشطة الاقتصادية والظروف السكنية، بغرض الوصول إليهم مباشرة وبدقة، مما يساهم في نجاح السياسة وتحقيق الهدف منها.

٢- تحليل حالة الفقر في الحضر والريف، والتفاوت بين الأقاليم، وحسب النوع، ولابد أيضًا من معرفة الحالة التعليمية وتوزيعها الإقليمي والعمري.

٣- تحديد نسب الفقراء خارج قوة العمل أو القوة البشرية، وعادة ما يتركز النشاط الاقتصادي للفقراء في الريف تحديدًا في قطاع الزراعة، أما في الحضر فيعملون في الأعمال الهامشية في قطاع التجارة والخدمات، التي لا تتطلب في الغالب أي نوع من المهارات والخبرة[٣٧].

[٣٦] تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم "شن الهجوم على الفقراء"، واشنطن،٢٠٠١، ص ص ٥-٨

[٣٧] هدى صبحي، نفين كمال، مرجع سابق، ص٢٨١

٤- وضع السياسات التي تترجم لمخصصات في الموازنة، وعادة ما تتحجج الحكومات بقلة الموارد، ولكن هناك بعض السياسات التي لا تتطلب زيادة الإنفاق العام، مثل السياسات التي تتطلب إعادة تخصيص الإنفاق العام على نحو أكثر تفضيلًا للفقراءٍ، لسلع مقبولة للفقراء وتكون منفعتها منخفضة بالنسبة للأغنياء، وإن كان المخالفون يرون أن ذلك يؤثر على التأييد السياسي للمجتمع الضريبي، المكون من الطبقات الوسطى والعليا[٣٨].

٥- تتضمن إستراتيجيات مكافحة الفقر الإلتزام بمبادئ إستجابة مؤسسات الحكم وخضوعها للمسائلة، ما يتطلب تطوير نظام وطني للرصد، وتطوير المشروعات للتلائم مع الاستراتيجات المقترحة لتتوافق مع الإلتزامات والإنفاقات الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتامعية للمواطنين[٣٩].

هناك أولويات يجب أن توضع في الحسبان عند وضع السياسات الموالية للفقراء تتلخص فيما يلي:

أ- التدخلات المعروفة:

وأهمها الخدمات الصحية والتعليمية، بغرض تحفيز النمو وفرص العمل التي تستفيد منها الفئة الفقيرة، بشرط تقديمها بأسعار رمزية، وأن تكون متاحة وفعالة وغير صورية، كما يتم توجيه برامج معينة للفقراء، كتوفير التمويل الصغير والمتناهي الصغر لإقامة المشروعات، الري والنقل، تحسينات البنية التحتية للسماح بزيادة القدرة للوصول إلى الأسواق، وعلى الرغم من أن هذه البرامج لن تفيد الفقراء وحدهم، إلا أن الآثار المترتبة عليها بطريقة غير مباشرة مثل التشغيل لهذه الإستثمارات تكون ضخمة على الفقراء[٤٠].

[٣٨] المرجع السابق، ص٢٩٧
[٣٩] أحمد السيد محمد، مرجع سابق ص٤٧
[٤٠] المرجع نفسه

ب- النمو الإقتصادي:

يمكن أن يؤثر النمو الاقتصادي في الحد من الفقراء، بشرط توجيه التنمية لصالح الفقراء، بمعنى إستفادة الفقراء من عوائد النمو، بإتاحة الفرص لهذه الفئة بتطوير نفسها، والاستفادة من النمو في الوصول للدخل والأصول الأخري، كذلك يعتمد على إتاحة الخدمات العامة، فالعلاقة بين النمو ورفاهية الفقراء ليست دائمًا موجبة، فعند توزيع عوائد النمو بشكل غير عادل بين عوامل الإنتاج المختلفة، قد تؤدي علاقات القوة في المجتمع لتوجيه ثمار النمو للطبقات العليا، ومن أجل تحقيق العلاقة الإيجابية وكي يكون النمو لصالح الفقراء لابد من:

* سياسات إعادة توزيع الأصول لتحقيق النمو الذاتي للفئات الأفقر "أفراد، أسر والمناطق" والتي يجب أن تشمل التعليم والأراضي والغسكان وحماية سبل العيش والتمويل الرأسمالي.
* سياسات موجهة لإتاحة الفرص للأفقر من حيث العمالة والسلع الأساسية والتمويل.
* مكافحة ممارسات التمييز على أساس الجنس والعرق أو العنصر والإعاقة أو الطبقة الاجتماعية، والتي تقيد الوصول للأسواق بعض الناس وليس الأفقر فقط.
* الوضع في الإعتبار أن عدم المساواة هو العامل الوسيط الرئيسي في العلاقة بين النمو والحد من الفقر، ففي حين قد يستفيد الأفقر من النمو الاقتصادي الوطني، إلا أنه في حالة الفجوة العالية من عدم المساواة، تؤدي معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لتقليل وتيرة الفقر بشكل عام[٤١].

ج- المساعدات الاجتماعية

تقوم المساعدات الاجتماعية بدور لتحقيق الأمن الاجتماعي، إنطلاقًا من أن النمو الاقتصادي وحده لن يكون كافيًا لتحسين وضع الفقراء، حيث تؤدي الاحويلات والدعم المباشر للفقراء إلى إعادة توزيع الدخل أو الأصول، أو معالجة عقبات محددة تواجه الفقراء، وتعزيز حصولهم على الخدمات من خلال الإعفاء من الرسوم وزيادة مخصصات

[٤١] أحمد السيد محمد، مرجع سابق، ص ٤٧

الخدمات الأساسية للمناطق الأشد فقرًا، كما تشمل المساعدات الاجتماعية مساعدات ضد الضعف وندرة أسواق العمل وكل ما يؤدي للعوز، لضمان وجود حد أدنى من الأمن الشخصي والمادي[٤٢].

د- التغيير الاجتماعي على المدى الطويل

في المجتمعات التي ينتشر فيها الفقر، ثبت أن العلاقة الثقافية والاجتماعية الراسخة على مدى عقود وممارسات، ترجمت لهياكل إقتصادية وبنية سياسية تعمل على إستدامة الفقر، وبالتالي فإن تفكيك هذه العلاقة يجب أن يتم خلال أطر مؤسسية وقانونية، لتغيير أنماط التوزيع والتمييز، وهو دور محوري للمؤسسات السياسية والمجتمعية، ولكن ذلك لم يأخذ الإهتمام الكافي من إستراتيجيات مكافحة الفقر في مصر ، حيث لم تركز على تحليل حواجز عدم المساواة الاجتماعية، ولكن ركزت بشكل ما على الجانب الاقتصادي لعدم المساواة للحد من الفقر[٤٣].

أثبتت العقود الثلاثة الماضية على أن النمو الاقتصادي ليس كافيًا لتخفيض الفقر ولكن لابد من التوزيع لثمار هذا النمو. وكذلك يجب الاهتمام بالاعتبارات ذات الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية للفقر.

ورغم أنه لا توجد جهة حكومية محددة مسئولة عن التخطيط والمراقبة والتنسيق في مختلف البرامج والأنشطة الموجهة للفقراء، إلا أن مصر قد استخدمت إستراتيجية متعددة الأبعاد لرفع مستوى معيشة المواطنين، ويشمل ذلك: توليد الدخل، مراكمة رأس المال البشري واستراتيجيات شبكات الأمان[٤٤].

وقد رسمت وزارة التخطيط خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وهذه الخطط يتم ترجمتها إلى خطط عمل من خلال مختلف الوزارات والهيئات الحكومية وكذلك فإن الحكومة المصرية تسعى للوصول إلى هدف

[٤٢] المرجع السابق، ص٤٨
[٤٣] أحمد السيد محمد، مرجع سابق، ص٤٨
[٤٤] أبوزيد راجح وآخرون، مرجع سابق، ص٤٦

تخفيف الفقر من خلال عدة قنوات، تشمل المساعدات المباشرة من خلال وزارة التضامن، توفير التعليم المجاني، وبرامج محو الأمية من خلال وزارة التعليم، وخدمات الصحية، كما تشمل السلع الغذائية من خلال وزارة التموين والدعم المقدم للفقراء من خلالها[٤٥].

ولكن لم يواكب النمو في التوظيف في مصر أي من المجالات الأخرى لذلك تفاقمت مشكلة البطالة المفتوحة. وكان ذلك واحدًا من الآثار المباشرة للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وذلك لاسباب عدة يتمثل أهمها في: الطبيعة غير كثيفة العمل للنمو الاقتصادي ومتناقض معدل خلق الوظائف في الحكومة وقطاع الأعمال العام بهدف السيطرة على الإنفاق العام وتقليص التدخل الحكومي في سوق العمل وخصخصة مؤسسات القطاع العام. وكان خلق الوائف يسير بمعدلات أقل بكثير مما هو متوقع، فخلال العقد الأخير كان معدل نمو التوظيف إيجابيًا، ولكن لم يكن كبيرًا بالدرجة الكافية لاستيعاب التنامي في قوة العمل. ولعل الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للبطالة هو هيكلها نفسه، فالبيانات المتوفرة تظهر أن هناك قطاعًا كبيرًا جدًا من المتعطلينٍ هو من صغار السن المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة. وكان ذلك بتلطبع ناتجًا عن القرار بالتوقف عن توفير الوظائف لمثل هؤلاء الخريجين في وحدات الحكومة والقطاع العام.كما أن القطاع الخاص لم يكن مؤهلًا بعد لخلق فرص عمل كافية لهؤلاء[٤٦].

شبكات الآمان الاجتماعي

تتكون شبكات الأمان في مصر من نظام متشعب من إجراءات الدعم غير محددة التوجيه التي تمول من الميزانية، وتغطي قطاع السلع الغذائية الأساسية والإسكان، والنقل والكهرباء، والطاقة والتعليم، والخدمات الصحية. بالإضافة إلى المنح المقدمة لبعض العائلات والتحويلات المالية التي تجرى عن طريق وزارة التضامن الاجتماعي للفئات الفقيرة، وهناك القروض التعويضية التي يقدمها بنك ناصر الاجتماعي دون فوائد والقروض

[٤٥] المرجع نفسه
[٤٦] أبوزيد راجح وآخرون، مرجع سابق، ص٤٦

ذات الفوائد المدعومة للشباب العاطلين عن العمل لتمويل نشاطاتهم الصغيرة التي تسعى لتوليد الدخل[٤٧].

وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية تقدم برامج داعمة للوفاء بالحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، من خلال عدد من برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي. ويتم تمويل بعض هذه البرامج من الحكومة أو من خلال الصناديق الاجتماعية، ويتم تقديم برامج أخرى من خلال منظمات غير حكومية كالجمعيات الخيرية وغيره من جهود فردية. ويتم تمويل بعض هذه البرامج من المستفيدين أنفسهم أو من ذويهم، وبعضها يتضمن توفير الأمان الاجتماعي للأسر الهشة التي حتى وإن لم تكن فقيرة ولكن لديها مخاطر عالية للإنزلاق في دائرة الفقر. ولكن تعاني هذه البرامج من عدم الدقة في الإستهداف وتسرب المنافع لغير الفقراء وبالتالي لم تؤت ثمارها في تخفيض حدة الفقر. وقد كان يعزي ذلك إلى تقديم برامج الحد من الفقر دون الاستناد إلى معايير موضوعية، أو أسس واضحة، أو بناء على حقوق أو استحقاقات مدروسة، وبالتالي نجد أن بعض غير المستحقين يحصلون على المساعدات الاجتماعية وبعض المستحقين لا يحصلون على أي إستفادة. إلا أن بعض الوزارات قد بدأت مؤخرًا في تطبيق معايير سليمة للاستهداف وإن كان الوقت مازال مبكرًا لتقييم كفاءة هذه المعايير ومدى نجاح آليات تنفيذها[٤٨].

الجهود المبذولة من الدولة لمواجهة الانخفاض في مستوى المعيشة

في محاولة لتعويض المواطنين عما لحق بهم من إنخفاض مستوى المعيشة تم اتخاذ مجموعة من البرامج بهدف مساعدة الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، ولكن إلى الآن لم يتم إعداد منظومة متكاملة لتخفيض الفقر والحد منه ولتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لتوفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. وعليه يمكن ذكر بعض المحاولات التي تمت مؤخرًا لمساعدة الفقراء والمهمشين. واستعرض الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء فى بيان

[٤٧] المرجع السابق، ص٤٧
[٤٨] المرجع نفسه

لـه يـوم ١٧ أكتـوبر لعـام ٢٠١٨ جهـود الحكومـة لتحقيـق الحمايـة الاجتماعيـة للفقـراء والخروج من دائرة الفقر، بمناسبة اليوم العالمى للقضاء على الفقر والذى يحتفل به يوم ١٧ أكتوبر من كل عام، وذلك من خلال:

تعديل منظومة الدعم الغذائي

تم تعديل منظومة الدعم الغذائي ليصبح أكثر فعالية ويقلل من تسرب السلع المدعمة إلى التجار. ومن الإجراءات التي تم اتخاذها، و، وتطبيق منظومة الخبز المدعم فى٢٧ محافظة، وتخصيص ١٥٠ رغيفًا شهريًا لكل مواطن، والحصول على الخبز بالبطاقة الذكية ويكون نصيب الفرد ٥ أرغفة بحد أقصى ٤٠ رغيف يوميًا، وحال توفير اي كمية من الخبز المقرة شهريا لأسرة يتم صرف سلع مقابلها خلال الأسبوع الأول من الشهر التالي للصرف. كما يحق للأسرة المستحقة للدعم شراء اي سلع من البقال التمويني بما يعادل ١٥ جنيه للفرد بدون حد أقصى، تم التوسع فى برنامج دعم السلع التموينية من خلال زيادة قيمة الدعم للفرد المسجل على البطاقة التموينية الى ٥٠ جنيه شهريا فى يونيو ٢٠١٧ بدلا من ١٥ جنيه فى يونيو ٢٠١٥ [٤٩].

برنامج الدعم النقدى المشروط "تكافل وكرامة"

يستهدف برنامج تكافل وكرامة تقديم دعم نقدى للأسر الفقيرة، لضمان نمو الأطفال صحيا وتغذيتهم جيدا، وإبقائهم فى المدارس للتعليم، والحد من من الظواهر السلبية مثل التسرب من التعليم وعمالة الاطفال واطفال الشوارع.

بدا تنفيذ برنامج تكافل وكرامة فى مارس عام ٢٠١٥، وبلغ عدد مستفيدى البرنامج ٢ مليون و ٢٥٠ الف اسرة حتى سبتمبر ٢٠١٨ من جميع محافظات الجمهورية. ٨٩% من المستفيدين فى برنامج تكافل من النساء، مقابل ١١% فقط من الرجال فى قرى ونجوع

[٤٩] أبوزيد راجح وآخرون، مرجع سابق، ص٤٧

مصر للأسر تحت خط الفقر فى ٢٧ محافظة. و بلغت تكلفة البرنامج منذ إطلاقه حتى الآن ٢٣ مليار و ٩٢١ مليون جنيه عام ٢٠١٨.

برنامج "الألف يوم الأولى فى حياة الطفل"

يستفيد من هذا البرنامج (١٦,٠٠٠) سيدة مسجلة ببرنامج تكافل وكرامة فى ١٠ محافظات بالصعيد، إلى جانب التوعية الغذائية والتوعية المجتمعية.

يشترط البرنامج زيارة النساء المستفيدات لمراكز الرعاية الصحية بانتظام للحصول على أقراص حمض الفوليك والحديد مجاناً للحوامل وأقراص فيتامين «أ»، بالإضافة إلى الحديد للمرضعات، أما الأطفال فيحصلون على فيتامين «أ» مع تطعيمات التحصين الدورية.

برامج الحماية من المرض (الرعاية الصحية لغير القادرين):

يهدف هذا البرنامج الى إتاحة الرعاية الصحية والتأمين الصحى لطلاب المدارس. وأُضيف لهذه المنظومة برنامج جديد هو «الرعاية الصحية لغير القادرين»، والذى بدأ أيضاً فى الصعيد فى مارس ٢٠١٥ .

يستهدف التغطية الصحية لأفقر الفقراء، ومن أهم البرامج التى تنفذها الحكومة بنجاح كبير برنامج علاج مرضى التهاب الكبد الوبائى (فيروس سي) والذى وفر العلاج لـ ٨٣٥ ألف مريض، كلف موازنة الدولة ٢.٩ مليار جنيه.

برنامج سكن كريم :

يهدف البرنامج إلى تحقيق التحسن المُستدام للأوضاع الصحية والبيئية للأسر الفقيرة. يستهدف البرنامج أفقر ٥ محافظات بمصر، تعانى من مشاكل فى وصلات مياه الشرب ووصلات الصرف الصحى ورفع كفاءة المنازل ويتجاوز معدلات الفقر بها ٥٠%، وهى محافظات أسيوط وسوهاج والمنيا والأقصر وقنا لحوالى ٦٤ ألف أسرة.

برنامج (٢ كفاية):

يهدف برنامج (٢ كفاية) إلى الحد من الزيادة السكانية بين الأسر المستفيدة من الدعم النقدى «تكافل».

يستهدف ١.١٤٨.٨٦١ سيدة تتراوح أعمارهن بين (١٨ و ٤٩ سنة)،و لديهن ٣ أطفال أو اقل للأسرة الواحدة فى المحافظات الأكثر فقرا وهى البحيرة، والجيزة، والفيوم، وبنى سويف، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان بتمويل قدره ٨٥ مليون جينه.

التمكين الاقتصادى والاهتمام بالمراة (برنامج قروض مستورة) :

يهدف البرنامج إلى تمكين المرأة اقتصاديا من خلال تمويل مشروعات صغيره ومتناهية الصغر تحولها إلى طاقة منتجة.

بدأ تنفيذ المشروع اعتبارا من ٢٠١٧/١١/١٩ ، وصل عدد المشروعات التى تم تنفيذها من خلال مشروع مستوره إلى ١٢ ألف مشروع بقيمة إجمالية ١٩٢ مليون جنيه.

وتأتى المشروعات التجارية فى مقدمة المشروعات التى تنفذها المستفيدات، وبلغ عددها حوالى ٥٣٦٥ مشروع ، بقيمة إجمالية تصل إلى ٨٦ مليون جنيه. تليها مشروعات الإنتاج الحيوانى بحوالى ٤٥٨٥ مشروع، بقيمة إجمالية تصل إلى ٨١ مليون جنيه. أما المشروعات الصناعية فبلغ عددها ٤٧٧ مشروع، بقيمة تقترب من ٧ مليون جنيه، وتتنوع باقى المشروعات بين خدمية ومنزلية بعدد ١٥٦٢ مشروع بقيمة ١٩ مليون جنيه[٥٠].

ولقد نفذت مصر الكثير من برامج الإصلاح الاقتصادي بتاريخها الحديث وبعض هذه البرامج حقق نجاحا وبعضها فشل، ورغم ذلك يظل حال الفقراء كما هو دون تغيير بل يزداد سوء، حيث تزيد معدلات الفقر.

[٥٠] هبة حسام، مصر تستهدف الحد من الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠، جريدة اليوم السابع، عدد الاربعاء ١٧ أكتوبر ٢٠١٨، www.youm7.com/story/2018/10/17/ 3992410

الخاتمة

لقد كانت مصر قبل ثورة يناير ٢٠١١ تمر بفترات نمو قوية حيث حققت معدلات وصلت قبل الأزمة المالية في ٢٠٠٨ إلى نحو ٨% من النمو ولكن للأسف لم تكن ثمار النمو تتساقط على فئات المجتمع الفقيرة، بل كانت تقف فقط عند الشريحة الأولى في المجتمع وهي شريحة الأغنياء. وكان يبرر الوزراء وقتها هذا الوضع بأن إحساس الفقراء بثمار النمو يتطلب تحقيق هذه المعدلات المرتفعة من النمو لعقد من الزمن تقريبا، وهو ما لم يتحقق بسبب الأزمة المالية في ٢٠٠٨ ثم ثورة ٢٠١١.

ويشير آخر بحث قام به الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن "الدخل والإنفاق في الأسرة المصرية" صدر في يوليو ٢٠١٦ إلى أن معدلات الفقر وصلت في ٢٠١٥ إلى ٢٧.٨ % أي نحو ٢٥ مليون مصري تحت خط الفقر ويقل دخل الفرد في هذه الشريحة عن ٤٨٢ جنيها شهريا.

ففي مصر يعيش نحو ٥.٣% من السكان تحت خط الفقر المدقع أي ٤.٧ مليون مواطن ويبلغ متوسط دخل الفرد في هذه الفئة ٣٢٢ جنيها شهريا. ومن المؤكد أن هذه الأرقام اختلفت تماما بعد تعويم الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ وارتفاع معدلات التضخم.

ويرى المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن برنامج الإصلاح الاقتصادي، أسفر عن نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية إلا أن مجرد ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ليس ضمانة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

ولا تعكس معدلات النمو بالمتوسط الفروق بين طبقات المجتمع المختلفة، فعلى الرغم من ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي في مصر من ١٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٠٠ دولار في ٢٠١٥ إلا أن معدل الفقر ارتفع من ١٦.٧% إلى ٢٧.٨% خلال نفس الفترة، ومن ثم لابد أن يكون معدل النمو مدفوعا بقطاعات إنتاجية وتصديرية خالقة لفرص العمل وأن يكون مصحوبا بسياسات ضريبية وتوزيعية عادلة، بحسب رأي المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

وأضاف المركز أن الطبقات محدودة الدخل تواجه معدلات تضخم أعلى من تلك التي تواجهها الفئات متوسطة ومرتفعة الدخل، إذ إن الفئات الأخيرة أكثر قدرة على الادخار ووضع مدخراتها في البنوك للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة، مما يقلل من أثر التضخم عليها على عكس الفئات محدودة الدخل.

كما أن نسبة التضخم التي تواجهها كل فئة تختلف باختلاف طبيعة استهلاكها، بجانب انخفاض معدل التضخم في الفترة الأخيرة والذي يرجع في جزء كبير منه إلى أسباب إحصائية تتعلق بمنهجية حسابه وتأثير فترة الأساس.

أما بالنسبة لقضية الأجور يشير المركز المصري للدراسات الاقتصادية إلى تراجع معدل نمو الأجور من ٢٥% عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٥% في موازنة العام الحالي، في الوقت الذي ارتفع فيه التضخم من ٨% إلى ٣٢% خلال نفس الفترة قبل أن ينخفض إلى ١٧% في يناير ٢٠١٨، أي أن الأجور الحقيقية وبالتالي مستوى معيشة العاملين بالدولة في تراجع، وهو ما يهدد فئات عريضة من المجتمع، إذ إن قضية الأجور ترتبط بـ ٥.٥ مليون موظف بالقطاع الحكومي فقط أي حوالي ٢٥ مليون مواطن عند احتساب معدل الإعالة[٥١].

[٥١] فهيمة أحمد، لماذا يزيد الفقر رغم نجاح الإصلاح الاقتصادي في مصر، جريدة الاسواق العربية، عدد ٢٥فبراير ٢٠١٨، www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/02/25